



## تقرير المحكمة عن المكتب الميداني في كمبالا: الأنشطة والتحديات واستعراض مستويات التوظيف؛ وعن مذكرات التفاهم مع بلدان الحالات\*

١- يستجيب هذا التقرير لتوصية لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") في دورتها الثالثة عشرة الداعية إلى إجراء استعراض لمبلغ الموارد الموجودة حالياً في كمبالا على ضوء المستوى الراهن للأنشطة<sup>(١)</sup>. ويستجيب كذلك لطلب اللجنة المتعلق بتنقيح مذكرات التفاهم لكفالة استجابتها لاحتياجات المحكمة<sup>(٢)</sup>.

٢- أحيلت الحالة في أوغندا إلى المحكمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفتح المدعي العام باب التحقيقات في تموز/يوليه ٢٠٠٤. والحالة الآن هي في المرحلة السابقة للمحاكمة، باستصدار أربعة أوامر قبض عالقة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد وردت سبعمائة طلب وطلب واحد من الضحايا بالمشاركة في الإجراءات القضائية<sup>(٣)</sup>. ويشارك حالياً واحد وعشرون ضحية في الإجراءات القضائية على مستوى الحالة وواحد وأربعون ضحية على مستوى القضية.

٣- وفي عام ٢٠٠٥ واستناداً إلى تحليل للاحتياجات التشغيلية والأنشطة الواجب الاضطلاع بها والعوامل المميزة للبيئة اتخذت المحكمة قراراً يقضي بإنشاء المكتب الميداني في كمبالا. وقد مرت على وجوده الآن خمس سنوات، ويفضل موقعه الإستراتيجي<sup>(٤)</sup> وأخذاً بعين الاعتبار التطورات القضائية المتسارعة في بلد الحالة المجاور، جمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>(٥)</sup>، يلعب المكتب الميداني في كمبالا دوراً جوهرياً في دعم العمليات الجارية في المنطقة.

\* صدر سابقاً بوصفه الوثيقة ICC-ASP/9/CBF.1/14.

<sup>(١)</sup> الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة، لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (ICC-ASP/8/20)، المجلد الثاني، الجزء با-٢، الفقرة ٨٣.

<sup>(٢)</sup> المرجع نفسه، الفقرة ٨١.

<sup>(٣)</sup> الطلبات الواردة من الضحايا الذين يلتمسون المشاركة في الإجراءات القضائية هي: ٤٩ (٢٠٠٦)؛ ١٠٨ (٢٠٠٧)؛ ٢١٦ (٢٠٠٨)؛ ٢٧٢ (٢٠٠٨).

<sup>(٤)</sup> يقع المكتب الميداني في كمبالا على بعد ٤٠ كيلومتراً من أنتيبي، التي هي قاعدة جوية تابعة للأمم المتحدة.

<sup>(٥)</sup> هناك لغاية هذا التاريخ قضيتان ترتبطان بحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية هما: المدعي العام ضد توماس لوبنغا دييلو والمدعي العام ضد جرمين كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي فضلاً عن التحقيقات الجارية.

<sup>(٦)</sup> انظر المرفق - الجدول التنظيمي للمكتب الميداني في كمبالا.

٤- وبناء على طلب لجنة الميزانية والمالية، يرد أدناه وصف لأنشطة الأقسام/الوحدات المتمركزة في الميدان ومستويات التوظيف فيها<sup>(١)</sup>. ويرد تقدير كمي، حيثما أمكن، لعبء العمل بالنسبة لعام ٢٠١٠ وذلك لتوفير صورة أدق عن الأنشطة الراهنة والتحديات التي تواجه فضلا عن إسقاطات عام ٢٠١١.

## أولا- الأنشطة والموظفون

### ألف- مكتب المدعي العام

٥- يبين مكتب المدعي العام أنه سوف يحافظ، بالنسبة لسنة ٢٠١٠، على مستواه الراهن من الأنشطة في البلد. أما فيما يتعلق بسنة ٢٠١١ فمن المتوقع الاضطلاع بما مجموعه ٣٦ بعثة خارجية و ٢٤ بعثة داخلية لها صلة بحالة أوغندا فضلا عن قضايا مطروحة وحالات أخرى. وسيتواصل وجود موظفين دائمين اثنين (أحدهما برتبة ف-٣ والآخر برتبة خ ع-٦) في المكتب الميداني على حين يوجد بالفعل موظف ثالث برتبة خ ع-٥ في مناطق أخرى على ضوء الاحتياجات التشغيلية المتغيرة وبعثة الدعم المقدم لمختلف الحالات. وسيواصل المكتب اعتماده على موارد المكتب الميداني.

### باء- قلم المحكمة

٦- هناك سبع وحدات وظيفية تابعة لقلم المحكمة موجودة في المكتب الميداني في كمبالا. بالإضافة إلى ذلك، يوفر قلم المحكمة الدعم والمساعدة للموظفين المتمركزين في الميدان التابعين لمكتب المدعي العام وللصندوق الاستئماني للضحايا فضلا عما تقدمه البعثات التي يضطلع بها المقر والبعثات الداخلية.

## ١- وحدة الضحايا والشهود

### (أ) الأنشطة

٧- يتجه تركيز الموظفين المتمركزين في الميدان التابعين لهذه الوحدة إلى تدابير الحماية والدعم المقدمين للضحايا. وهؤلاء الشهود لهم ارتباط بالقضية الراهنة المطروحة وهي المدعي العام ضد جوزيف كوني، وفينسينت أوتي، ووأوكوت أوزيامبو ودومينيك أونغوين. من ناحية أخرى وسُع نطاق الأنشطة التي يقوم بها هؤلاء الموظفون لتشمل الشهود في حالات مطروحة أخرى. وفيما يرتبط بالقضيتين اللتين تُعالجان حاليا في نطاق حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، اشتمل الدعم والاعون المقدمان على أنشطة المرافقة وتنفيذ تدابير الحماية والدعم لشهود مكتب المدعي العام وأفرقة الدفاع قبل إدلائهم بالشهادة في لاهاي وبعد ذلك. واضطلع الموظف المساعد المسؤول عن الحماية بواجباته المتصلة بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٨- و يترتب على الحماية الفعلية للأفراد الآنف ذكرهم تفعيل نظام الرد الأولي. وقد أنشئ هذا النظام بناء على طلب مكتب المدعي العام. وحتى أواخر عام ٢٠٠٩، طلب مكتب المدعي العام من وحدة الضحايا والشهود الإبقاء على نظام رد أولي في أربع من المناطق في أوغندا تغطي ١١ مدينة وهذه الأنظمة تحتاج إلى أن تختبر مرتين في السنة. وقام مكتب المدعي العام في الآونة الأخيرة بإبلاغ وحدة الضحايا والشهود بالقرار الذي اتخذته والقاضي بإلغاء الصيانة اعتباراً من عام ٢٠١٠ فما بعد على ضوء تقييم المخاطر المحدث. وتقوم وحدة الضحايا والشهود حالياً بتقييم هذا الطلب وتأثيره على عبء العمل وعلى مواردها في الميدان.

٩- أما الشهود الآخرون الذين لا يندرجون في نطاق برنامج الحماية للمحكمة الجنائية الدولية، فقد أحالهم مكتب المدعي العام على دوائر الدعم الطبي والنفسي.

١٠- وتساعد قوات الشرطة الأوغندية في تنفيذ نظام الرد الفوري. واستبقاء النظام فعلاً يتطلب تدريب الشرطة المحلية وإجراء الاتصالات المنتظمة مع السلطات المحلية والاختبار المتكرر لفعاليتها وقدرته على الاستجابة.

١١- وهناك أنشطة أخرى تشمل الدعم الطبي والنفسي والحماية المقدمين للشهود في جميع الحالات المطروحة ويتوقع أن تتواصل خلال العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ وفقاً لمتطلبات مكتب المدعي العام وأفرقة الدفاع<sup>(٧)</sup>.

## (ب) التوظيف

١٢- يتألف ملاك الموظفين المتمركزين في الميدان التابعين لوحدة الضحايا والشهود من موظف ميداني معني بشؤون الشهود برتبة ف-٣، وموظف مساعد معني بالحماية برتبة ف-٢ وثلاثة مساعدين ميدانيين للحماية والعمليات برتبة خ ع-٥ ومساعد دعم ميداني واحد برتبة (خ ع-٥).

## ٢- قسم مشاركة وتعويض الضحايا

### (أ) الأنشطة

١٣- على الرغم من أن أوامر القبض لم تنفذ إلا أن عدداً لا بأس به من الضحايا مارسوا حقهم في طلب الإذن بالمشاركة في الإجراءات، وهناك العديد من طلباتهم هذه ما زالت عالقة أمام المحكمة لأسباب متنوعة، بما في ذلك الصعوبات التي يواجهها العديد من أصحاب الطلبات في التقدم بوثائق لإثبات الهوية وعدم أهلية الوسطاء وتنقل مجموعات الأشخاص. وهناك عامل إضافي مرجعه تطور المواقف من المحكمة الذي جعل تعيين وتدريب الوسطاء في بعض المناطق، يتطلب وقتاً أطول في أوغندا مما هو الشأن في الحالات الأخرى، وأسفر ذلك عن عدم التمكن من الوصول حتى الآن لمجموعات من

<sup>(٧)</sup> في عام ٢٠٠٩، تم الاضطلاع بعشرين بعثة دامت أكثر من ٨٦ يوماً إلى أوغندا. وهناك نحو ٣٠ بعثة خارجية و٢٥ داخلية يتوقع الاضطلاع بها في عام ٢٠١٠. وجرى الاضطلاع بثماني بعثات خارجية حتى تاريخه.

الضحايا الممكن أن يكون لهم ارتباط بالقضية. وإستراتيجية قلم المحكمة الخاصة بأوغندا بالنسبة للسنتين القادمتين بحاجة إلى أن تضع في الاعتبار هذه العوامل والاعتراف بأن معالجة طلبات الضحايا الذين اتصلت بهم المحكمة بالفعل معالجة كاملة سيستغرق وقتاً طويلاً وذلك لتأمين إتاحة الفرصة على الأقل للضحايا الذين لهم صلة بالقضية من أجل التقدم بطلب المشاركة في الإجراءات القضائية وإعداد وتنفيذ الإستراتيجية الملائمة للتقليل من عدد الموظفين الموجودين في الميدان أو الاستغناء عن وجودهم هناك.

١٤- وتجدد الإشارة إلى أن الضحايا ينتشرون في الجزء الشمالي من البلد، في مدن وقرى شتى لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق السفر مسافات طويلة<sup>(٨)</sup>. ويبقى هناك عدد لا بأس به من الضحايا الذين منحوا حق المشاركة في الإجراءات القضائية ذات الصلة بقضية من القضايا أو بحالة من الحالات<sup>(٩)</sup>.

١٥- ستتوخى الأنشطة التالي ذكرها خلال العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١:

(أ) تنفيذ الأوامر الصادرة عن الدائرة التمهيدية الموجهة إلى قسم مشاركة وتعويض الضحايا من قبيل إعلام الضحايا وتمكينهم من تقديم ملاحظات والتماس المزيد من المعلومات من الضحايا وتنظيم التمثيل القانوني للضحايا الذين منحوا الحق في المشاركة في الإجراءات القضائية ذات الصلة بالقضية أو بالحالة؛

(ب) إبلاغ الضحايا/أصحاب الطلبات والوسطاء المحليين بالتطورات التي تشهدها الإجراءات والولاية القضائية ذات الصلة التي تمسهم بما في ذلك القرارات المتصلة بطلبات الضحايا قصد المشاركة والإجراءات الممكن في إطارها أن يبدئ الضحايا آراءهم (من قبيل الإجراءات المتعلقة بالمقبولية في أواخر عام ٢٠٠٨)<sup>(١٠)</sup>؛

(ج) عقد اجتماعات فردية مع الضحايا الذين تقدموا بطلبات المشاركة في الإجراءات القضائية بغية التنويه باستلام طلبات وتأمين أنهم يفهمون عملية المشاركة والحصول على معلومات المتابعة والمساعدة المتعلقة بالتمثيل القانوني وإبلاغهم بالتطورات التي تحدث في الإجراءات القضائية؛

(د) الحفاظ على علاقات دائمة مع الوسطاء الحاليين ومواصلة تعيين وتدريب الوسطاء الذين لهم اتصال بالضحايا مع التركيز على المجالات المدرجة في أمر إلقاء القبض حيث لا يكون هناك وسطاء مدربون لكفالة أن تتاح للضحايا في تلك المناطق فرصة تقديم طلب بالمشاركة فيما يتصل بالقضية؛

<sup>(٨)</sup> من المزمع القيام في عام ٢٠١٠ ببعثتين خارجيتين وبثماني بعثات داخلية (واحدة في الشهر) لمناطق في شتى أنحاء أوغندا الشمالية.

<sup>(٩)</sup> وردت حتى تاريخه طلبات من ٧٠١ من الضحايا/مجموعات الضحايا. أذن لـ ٢١ من هؤلاء بالمشاركة في الإجراءات القضائية على مستوى الحالة ولـ ٤١ على مستوى القضية. المدعي العام ضد جوزيف كوي، فينسينت أوت، أو كورت أودمبير ودومينييك أونغوين.

<sup>(١٠)</sup> هناك عدد من الطلبات المعلقة بشأن المشاركة ستعالج من قبل قلم المحكمة والدوائر.

(هـ) التعاون مع الجهات القانونية الأوغندية لدعم جهود قلم المحكمة الرامية إلى وضع قائمة بالحامين والمساهمة في الأنشطة التدريبية بالشراكة مع المنظمات القانونية الأخرى المعنية بالقانون الجنائي الدولي بالتركيز على المحامين من أوغندا الشمالية؛

(و) تقديم الدعم لأنشطة قسم مشاركة وتعويض الضحايا ذات الصلة بالحالة في كينيا لغاية اتخاذ الدائرة التمهيدية قرارا يتعلق بما إذا كانت ستأذن أو لا تأذن بإجراء تحقيق. فإن أذنت بإجراء تحقيق، سيؤيد البدء في الأنشطة في كينيا؛

(ز) دعم البعثات الميدانية لقسم مشاركة وتعويض الضحايا إلى شرقي الكونغو ذات الصلة بالمحاكمات الجارية التي يمثل فيها كل من ت. لوبغا و ج. كاتبغا وم. نغودجولو-شوي.

## (ب) التوظيف

١٦- مستوى التوظيف الراهن في قسم مشاركة وتعويض الضحايا هو التالي: موظف ميداني واحد برتبة ف-٢ (يغطي كذلك الحالة في دارفور)، ومساعد ميداني واحد من فئة خ ع-٤. وتوخيا للفعالية، تم توظيف موظف ميداني يتمتع بالمهارات والكفاءات اللازمة لتغطية حالتين (أوغندا ودارفور/السودان). بالإضافة إلى ذلك، فإن العمل الراهن المضطلع به في كينيا تنفيذا للأمر الصادر عن الدائرة التمهيدية قد حظي بدعم المساعد الميداني الذي تم تكليفه على أساس بعثات قصيرة الأجل.

## ٣- قسم الإعلام والوثائق

### (أ) الأنشطة

١٧- إن الأنشطة التي يضطلع بها فريق يتخذ من كمبالا قاعدة له في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ والمتعلقة بالتوعية والإعلام تستهدف إلى تنمية فهم المحكمة باعتبارها مؤسسة قضائية وإشراك المجتمعات المحلية المتأثرة. وأثناء الجلسات التفاعلية التي تنخرط فيها مجموعات مستهدفة أساسية ومن خلال الإذاعة وبرامج المحادثة التلفزيونية ستناقش ولاية المحكمة الجنائية الدولية والجرائم الداخلة في اختصاصها والتكامل والقضايا ذات الصلة والأنشطة في أوغندا. وتشمل الخطة الجماعات المتأثرة بالحرب على المستوى الشعبي ومن خلال قادتها ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات النسائية والمدارس والجامعات والمشتغلين بالمهن القانونية والصحفيين<sup>(١١)</sup>.

١٨- وسوف يتطلب تنفيذ خطة التوعية والإعلام السفر إلى المناطق الواقعة في الجزء الشمالي من البلد كمناطق أشولي وتيزو ولانغو ومادي. ونتائج برنامج التوعية الفعلي الذي تم الاضطلاع به في السنة الماضية ملخصة في التقرير عن التوعية لعام ٢٠٠٩<sup>(١٢)</sup>. ويمثل المؤتمر الاستعراضي، المقرر انعقاده

<sup>(١١)</sup> هناك ٨١ نشاطا طوعيا مخطط تنفيذها في أوغندا عام ٢٠١٠، بما في ذلك الأنشطة ذات الصلة بالمؤتمر الاستعراضي.

<sup>(١٢)</sup> تقرير عن التوعية لعام ٢٠٠٩: <http://www.icc-cpi.int>.

في كمبالا في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لحظة مهمة بالنسبة لبرامج التوعية في البلد. وسوف تنظم جملة من الأنشطة التوعوية قبيل المؤتمر الاستعراضي وبعده.

١٩- وبسبب عدم تنفيذ أوامر القبض العالقة لمدة تقارب الخمس سنوات، سيتمثل التحدي الرئيسي في وجه برامج التوعية في إشراك السكان وتفادي الشعور بأن المحكمة الجنائية الدولية تخلت عن الضحايا الذين ينتظرون إقامة العدل ويشعرون باستمرار أن إقامة العدل لهم وتفيد المجتمعات المحلية المتضررة<sup>(١٣)</sup>.

٢٠- ورهنا بالتطورات القضائية ذات الصلة بالحالة في كينيا، سيقوم فريق التوعية المتمركز في أوغندا بتقديم الدعم لأنشطة التوعية ذات الصلة بهذه الحالة الجديدة المحتملة.

## (ب) التوظيف

٢١- يتمثل مستوى التوظيف لعام ٢٠١٠ في منسق توعية ميداني برتبة ف-٢، مساعدان ميدانيان في مجال التوعية خ ع-٥، ومساعد إداري ميداني واحد برتبة خ ع-٤. وتوخيا للفعالية، تم وزع وظيفة مساعد توعية متقدم ميداني ضمن فريق التوعية المتمركز في جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز الجهود التوعوية المبذولة في إطار قضية المدعي العام ضد جان بيري بمبا غومبو حيث تقرر أن تبدأ المحاكمة في ٢٧ نيسان أبريل ٢٠١٤<sup>(١٤)</sup>. بالإضافة إلى ذلك وفي صورة ما إذا أذنت الدائرة التمهيدية الثانية بفتح تحقيق في حالة كينيا فإن هذه الموارد من الموظفين يمكن أن تستخدم في تطوير وتنفيذ أنشطة توعية ذات صلة بالحالة الجديدة.

## ٤- قسم الأمن والسلامة

### (أ) الأنشطة

٢٢- سيواصل الموظفون المتمركزون في الميدان التابعون لقسم الأمن والسلامة توفير تدابير الأمن لكافة جوانب عمل الموظفين الميدانيين التابعين للمحكمة الجنائية الدولية بما في ذلك المساعدة المقدمة للبعثات الواردة من المقر. وهذا يستتبع توفير ما يلي: إحاطات إعلامية تتعلق بالأمن للبعثات الوافدة، وتوفير الدعم المباشر بحسب الاقتضاء للبعثات الموجهة إلى الجزء الشمالي من البلاد وتقييمات للمخاطر الأمنية بالنسبة لأنشطة محددة، والرصد الجاري للحالة الأمنية وأمن المكتب الميداني؛ ويشمل ذلك التنسيق مع السلطات الوطنية ومع الأمم المتحدة لهذا الغرض.

<sup>(١٣)</sup> نظمت منذ أن فتحت حالة أوغندا أنشطة توعية يبلغ عددها ٤٠٣ على النحو التالي: ٩ (٢٠٠٦) ٤٦ (٢٠٠٧) ١٧٥ (٢٠٠٨)، ١٧٣ (٢٠٠٩).  
<sup>(١٤)</sup> في ٨ آذار/مارس ٢٠١٠ أجلت الدائرة الابتدائية الثالثة المحاكمة رهنا بقرار سيصدر بشأن طعن الدفاع في المقبولة في نطاق إجراءات المحكمة الجنائية الدولية.

٢٣- بالإضافة إلى ذلك، وأثناء المؤتمر الاستعراضي سيدعم موظفو الأمن المتمركزون في الميدان كافة الأنشطة العادية والأنشطة الجانبية الإضافية التي تنظمها المحكمة الجنائية الدولية. ولغرض السهر على تنسيق شؤون الأمن والسلامة بموقع المؤتمر الاستعراضي، سيتم نشر موظفين أمنيين إضافيين بالمقر.

#### (ب) التوظيف

٢٤- إن نموذج التوظيف الأمني في كل بلد من بلدان الحالات يشتمل على موظف فني واحد مسؤول عن التنسيق الأمني الشامل والمراقبة الإدارية للموظفين وللعمليات، وموظف واحد برتبة خ ع-٦ يوظف دوليا في كل مكتب ميداني ويكون مسؤولا عن أمن المكتب الميداني والدعم المباشر للأنشطة الميدانية التي تقوم بها الأقسام الأخرى؛ ومساعد واحد يعنى بأمن الموظفين الوطنيين (أقرت هذه الوظيفة عام ٢٠١٠ وتجرى حاليا عملية التوظيف)، مسؤول عن التبليغ/الإدارة الروتينيين، وشؤون مخالصة متابعة/أمن الموظفين واستمرارية الوجود الأمني داخل البلد. ويمكن نشر الموظفين الأمنيين لدعم الحالة في كينيا على سبيل المثال.

٢٥- حالة التوظيف الراهنة: مسؤول أمن ميداني واحد برتبة ف-٢ (قيد التوظيف)، وموظف بدرجة مقدم مسؤول عن الأمن، برتبة خ ع-٦ ومساعد أمني للموظفين الوطنيين (ستحدد الرتبة فيما بعد. ويمكن أن يستخدم الموظفون الذين يعينون دوليا لدعم حالات أخرى بحسب الاقتضاء.

#### ٥- الصندوق الاستئماني للضحايا

#### (أ) الأنشطة

٢٦- من بين الأولويات الرئيسية التي يتوخاها الصندوق الاستئماني للضحايا لعام ٢٠١٠ تواصل الدعم المقدم في نطاق ١٤ مشروعا جاريا وجديدا في أوغندا الشمالية والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجري في الظرف الراهن تنفيذ مشاريع بقيمة تقارب ٠,١ مليون يورو في هذه الحالة ومبلغ مالي قدره ١,١ مليون يورو هو الآن قيد التخطيط بالنسبة لمرحلة التنفيذ في عام ٢٠١٠<sup>(١٥)</sup>. ويُجرى حاليا الصندوق الاستئماني للضحايا مشاورات مع السلطات الأوغندية والمجتمع المدني والشركاء في التنفيذ في سبيل وضع إستراتيجية انتقالية لمدة السنتين المقبلتين أو السنوات الثلاث المقبلة في أوغندا.

#### (ب) التوظيف

٢٧- هناك موظف برامج ميداني واحد برتبة ف-٣ متمركز في المكتب الميداني في كمبالا لدعم أنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا قوام هذه الوظيفة توفير الدعم الإقليمي لأوغندا وكينيا على حد

<sup>(١٥)</sup> هناك العديد من البعثات التي يتوقع القيام بها أثناء عام ٢٠١٠، بما في ذلك بعثة لأعضاء جدد تابعين لمجلس الإدارة والمشاركة في المؤتمر الاستعراضي المعقود في كمبالا فضلا عن ١٤ بعثة رصد وتقييم إلى أوغندا الشمالية وربما جمهورية الكونغو الديمقراطية.

سواء. وهناك موظف برامج ميداني برتبة ف-٣ من بونيا سينقل إلى كمبالا كي يتسنى أن يكون هناك منصب إقليمي أيضا يغطي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وربما الحالات المحتملة.

## ٦- قسم العمليات الميدانية

### (أ) الأنشطة

٢٨- يظل قسم العمليات الميدانية هو الجهة الرئيسية التي توفر أنشطة الدعم الإداري واللوجستي، وخاصة الدعم الإداري واللوجستي الذي يسمح بالتنفيذ الفعال والمناسب التوقيت لأنشطة الموظفين الموجودين في الميدان، بالإضافة إلى ذلك توفر على أساس يومي لمكتب شؤون الموظفين فضلا عن الموظفين في بعثات موفدة من المقر أو في حالة عبور إلى مناطق أخرى تشهد العملية مساعدة في مجالي تكنولوجيا المعلومات والطب. وحيث يوفر قسم العمليات الميدانية الخدمات لكافة الأقسام والأجهزة والهيئات الأنفة الذكر (الصندوق الاستئماني للضحايا) فإن أية تغييرات في احتياجاتهم التشغيلية تستلزم بالضرورة تخصيص موارد القسم ووضع أولويات لها.

### (ب) التوظيف

٢٩- إن مستوى التوظيف الراهن هو متيح لحجم وتعقيد الأنشطة التي تقتضي الدعم. وقوامه ما يلي: مدير مكتب ميداني واحد، ومساعد إداري واحد برتبة خ ع-٥، وسائق ذو خبرة برتبة خ ع-٤، و٤ سواق برتبة خ ع-٣، ومنظف واحد برتبة خ ع-١، وموظف شبه طبي ومساعد ميداني في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات برتبة خ ع-٦. ورهنا بالنتيجة التي يسفر عنها قرار الدائرة التمهيدية الثانية فيما يتصل بحالة كينيا، يمكن أن تستخدم المواد والموارد البشرية لهذا القسم لدعم العمليات خارج البلد.

## ثانيا- تقرير مرحلي عن توصيات لجنة الميزانية والمالية ذات الصلة بنشر الموظفين الميدانيين

### المتركزين في كمبالا

٣٠- أوصت لجنة الميزانية والمالية، في تقريرها عن أعمال دورتها الثالثة عشرة أن من الممكن تحقيق مكاسب على صعيد الكفاءة عن طريق نقل ٣ سواق والموظف الميداني التابع لقسم مشاركة وتعويض الضحايا ومن خلال عدم تصنيف وظيفة موظف أمن ميداني<sup>(١٦)</sup>.

٣١- وكما تقدم بيانه في الفقرات السالفة، سيتواصل القيام بجانب لا بأس به من الأنشطة خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ في أوغندا وفي ما يتصل كذلك بالحالات الأخرى حيث تكون المحكمة ناشطة

<sup>(١٦)</sup> الوثائق الرسمية... الدورة الثامنة... ٢٠٠٩ (ICC-ASP/8/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ٨٣.

عمليا. والمكتب الميداني في كمبالا مدعو إلى دعم هذه الأنشطة والاحتياجات التشغيلية الناشئة للمحكمة. إلا أن هناك عددا من جوانب الكفاءة التي تحققت بالفعل من خلال نقل وظيفة واحدة برتبة خ ع-5 من مكتب المدعي العام ووظيفة واحدة لمساعد توعية أقدام ميداني إلى الحالات التي هي أحوج من غيرها. علاوة على ذلك تؤمن المهارات المحددة التي تتوفر في الموظف الميداني التابع لقسم مشاركة وتعويض الضحايا لتأمين التغطية لحالتين هما أوغندا ودارفور.

٣٢- والاحتياجات الداخلية هي التي تشكل العامل الدافع إلى اتخاذ القرارات ذات الصلة بشكل العمليات الميدانية المستخدمة لدعم أنشطة المحكمة خارج مقرها. ويجرى استعراض منتظم للموارد اللازمة لدعم الاحتياجات التشغيلية ذات الصلة بهذه الحالة كجزء من دورة الميزانية كل سنة. ويتم السعي على الدوام لإيجاد توازن دقيق بين الاحتياجات التشغيلية وموارد الدعم اللازمة الواجب تخصيصها والأخطار الواجب التقليل منها. والعدد الحالي من الموظفين الميدانيين التابعين لقسم العمليات الميدانية لا يكاد يكفي للوفاء بالمطالب. وتوافر موارد أقل سيكون له وقع كبير على الأنشطة الجارية. والمحتمل أن يفرض على إخلال بالقواعد المرعية بشأن ساعات السياقة والنظم والأحكام المتعلقة بصحة الموظفين وسلامتهم<sup>(١٧)</sup>.

٣٣- ومع بداية الإجراءات القضائية<sup>(١٨)</sup> وفي جميع القضايا التي تتطلب دعما يقدمه المكتب الميداني في كمبالا، تجري التقييمات الآتفة الذكر بغية تأكيد مستوى موارد الدعم اللازم لتنفيذ ولاية المحكمة تنفيذًا فعليًا. وسوف تشكل هذه التقييمات الأساس الأولي لتخصيص الموارد وفقا للاحتياجات القضائية والتشغيلية الناشئة بما في ذلك عمليات إعادة نقل الموارد.

### ثالثا- تنقيح مذكرات التفاهم لكفالة استجابتها لاحتياجات المحكمة

٣٤- طلبت لجنة الميزانية والمالية أيضا، في دورتها الثالثة عشرة المعقودة في آب/أغسطس ٢٠٠٩، معلومات ذات صلة بتنقيح مذكرات التفاهم القائمة لكفالة استجابتها لاحتياجات المحكمة<sup>(١٩)</sup>. ومذكرات التفاهم التي أبرمت مع بلدان الحالات كانت تهدف أساسا إلى تنظيم المركز القانوني وإرساء وتسيير شؤون المحكمة في تلك البلدان. وهي تمثل أدوات قانونية رئيسية تيسر السير السليم لشؤون المحكمة، خاصة فيما يتعلق باحتياجاتها في مجالات التحقيق وحماية الضحايا والشهود، والأمن والسلامة والدعم اللوجستي لعملياتها. وهي تكفل كذلك تمتع المحكمة بالامتيازات والحصانات على نحو ما ينص عليه اتفاق الامتيازات والحصانات الذي وضعته المحكمة. وأصبح إبرام مذكرات التفاهم أمرا ضروريا بوجه خاص، لأنه حينما تم التوقيع عليها لم يكن أي بلد من بلدان الحالات قد صدّق على اتفاق الامتيازات والحصانات.

<sup>(١٧)</sup> مثلما هو مبين في التقييم الذي أجرته وحدات الصحة والرعاية التابعة لقلم المحكمة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ فضلا عن النتائج الذي خلص إليها المراجع الداخلي للحسابات. انظر أيضا دليل النقل البري. (CASD-SOP-180708-004).

<sup>(١٨)</sup> الحالة في كينيا إن أذن بذلك القضاة.

<sup>(١٩)</sup> المرجع نفسه، الفقرة ٨١.

٣٥- وتبعاً لذلك فإن أغلبية الأحكام الواردة في مذكرات التفاهم تكرر الأحكام التي يتضمنها اتفاق الامتيازات والحصانات. وهناك عدد من الأحكام القليلة المتعلقة بالتسهيلات التي يمكن أن توفرها هذه البلدان والتي تقتصر على الاتصالات وإمكانية تخصيص قطع من الأرض أو مباني للمحكمة وجميعها بتكلفة صفرية. ويعتبر هذا وأدى ما يمكن أن توفره هذه البلدان. وهذه الأحكام شبيهة بمركز اتفاقات البعثات التي تبرمها الأمم المتحدة لأغراض عمليات حفظ السلم. وفيما عدا ما يهتم بالأمن، وهو مسؤولية الدولة المضيفة فإن جميع التكاليف اللوجستية والتشغيلية عادة ما تتحملها الأمم المتحدة في إطار مركز اتفاقات البعثات.

٣٦- وحتى في صورة قيام المحكمة بالتفاوض حول هذه الأحكام، أصبح واضحاً أن بلدان الحالات ليست في مركز اقتصادي يسمح لها بأن توفر للمحكمة الدعم اللوجستي والمادي الواسع الذي كان يمكن أن تمنى المحكمة الحصول عليه. فالمتطلبات المتعلقة بمثل هذا الدعم تفوق بكثير القدرات المالية المتوفرة لدى هذه الدول.

٣٧- وتجدد الإشارة إلى أن جميع بلدان الحالات هي من أقل البلدان نمواً وتجهد في سبيل توفير الأساسيات الضرورية في حياة مواطنيها. وتوقع أن توفر هذه البلدان للمحكمة الحد الأدنى فقط من شأنه أن يساهم في التضييق على الموارد المالية المحدودة بالفعل لهذه البلدان. وفيما كانت هذه البلدان حريصة على الدوام على توفير التعاون والمساعدة للمحكمة إلا أنه لا يمكن لهذه الأخيرة أبداً أن تأمل الاعتماد عليها لتوفير تسهيلات أخرى من شأنها أن تحد بشكل ملحوظ من العبء المالي الملقى على عاتق المحكمة.

٣٨- والمباني الحكومية، حيثما تكون متاحة لن ترقى إلى المستويات المطلوبة ولا أن تكون في مواقع ملائمة فيبقى الخيار الوحيد المتاح هو سوق العقارات المفتوحة. وتتقاسم المحكمة، حيثما يكون ذلك ممكناً، المباني مع الأمم المتحدة وتنعم على هذا النحو بصيغة تقاسم التكاليف المعمول بها في الأمم المتحدة وفي وكالاتها المتخصصة.

